مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

الإدارة الالكترونية في الجزائر ضمن الخطاب السياسي كآلية لتحقيق الحكمانية الرشيدة : دراسة في الانجازات وتشخيص للمعيقات

نـوال معـزيلـي
كلية العلوم السياسية ،جامعة قسنطينة - 3-
meghzili_n@yahoo.fr

ملخص -

يشكل إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة اليوم أمر حتمي وضروري وذلك تماشيا مع التطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم، وتعد الجزائر من بين الدول التي اتجهت إلى تبني واعتماد التكنولوجيا في إداراتها وهو ما يتبلور بوضوح في مختلف خطابات صناع القرار التي تضمنت أهمية إدراج هذه الوسائل الالكترونية في إداراتها ،فانتقلت بذلك من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الكترونية وقد شهدت الجزائر تطبيقات عديدة لها في مختلف القطاعات كالعدالة البنوك،الضمان الاجتماعي إلى جانب عصرنة المرفق العام وغيرها وذلك بغية تحسين نوعية الأداء وتحقيق الفعالية وشفافية المعلومات وترشيد الخدمة العامة وكل هذا بهدف تحقيق مفاهيم تشكل في محتواها مرتكزات الحكمانية الرشيدة.

الكلمات المفتاحية –

الإدارة الالكترونية، الحكمانية الرشيدة،الخطاب السياسي، تكنولوجيا الإعلام والاتصال،صناع القرار.

Abstract -

Constitutes An Entry Of Information And Communication Technology In Management To Day Is Imperative And Necessary In Line With The Technological Developments Taking Place In The World, And Algeria Are Among The Countries That Tended To Embrace And Adopt Technology In Their Administrations , Which Is Clearly Reflected In The Various Speeches Of Decision Makers, Which Have Included The Importance Of Including These Electronic Means In Their Administrations It Has Moved From Traditional Management To Electronic Administration. Algeria Has Witnessed Many Applications In Various Sectors Such As Justice, Banking, Social Security, Modernization Of Public Utilities And Others. In Order To Improve The Quality Of Performance, Efficiency, Transparency Of Information And Rationalization Of Public Service, All With The Aim Of Achieving Concepts That Constitute Content Of Good Governance.

Keywords–

E-Administration, Good Governance, Political Discourse, Information And Communication Technology, Decision Makers.

الإدارة الالكترونية في الجزائر ضمن الخطاب السياسي كآلية لتحقيق الحكمانية الرشيدة :

دراسة في الانجازات وتشخيص للمعيقات

مقدمـة -

يشهد العالم ثورة معرفية حقيقية نتج عنها إفراز العديد من وسائل التكنولوجيا الحديثة على غرار الانترنت ووسائل الاتصال وغيرها،أدت إلى الاعتماد عليها في كل المجالات ما افرز تأثيرات عديدة على طبيعة وشكل عمل النظم الإدارية،والتي تراجعت معها أشكال الخدمة العامة من الطبيعة التقليدية إلى نمط جديد يعتمد على البعد التكنولوجي لإعادة صياغة الخدمات العامة وقد أصبح التحول نحو الإدارة الالكترونية يمثل توجها ذا طبيعية عالمية تبنته جل الدول ونجد من بينها الجزائر التي اعتمدت على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إداراتها وذلك لتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وترشيدها والتقليل من البيروقراطية والفساد الإداري وتقديم المعلومات بكل شفافية ما من شانه تحقيق التنمية الإدارية التي تعد إحدى جوانب التنمية الشاملة.

الإشكالية: ما مدى مساهمة الإدارة الالكترونية في تجسيد معالم الحكمانية الرشيدة؟ وفيما تتمثل مكانة الإدارة الالكترونية ضمن خطابات القادة السياسيين ؟

ومن هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية: ما المقصود بالإدارة الالكترونية وفيما تتمثل أهم خصائصها وما هي الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وفيما تتمثل تطبيقات (انجازات) الإدارة الالكترونية في الجزائر؟ وما هي أهم التحديات التي تواجه التطبيق الفعلي لها؟

وعليه تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مدى أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في مختلف القطاعات في الجزائر، وتبيين المساعي التي بذلت وتبدل في هذا المجال،والمعيقات التي تحول دون تطوير هذا التطبيق .

منهجية الدراسة:هذا المقال مقسم إلى أربعة محاور أساسية: يتمثل المحور الأول في تحديد مفاهيم الدراسة أما المحور الثاني والذي من خلاله سيتم الإشارة إلى مضمون الإدارة الالكترونية في خطابات صناع القرار –وسيكون التركيز هنا على خطابات وزير الداخلية والجماعات المحلية – ، أما المحور الثالث فيتم فيه التطرق إلى أهم الانجازات المتخذة من قبل الدولة الجزائرية في إطار تحديث إداراتها وهنا سيتم توضيح الميادين أو القطاعات التي شملها إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال كقطاع العدالة والضمان الاجتماعي إلى جانب القطاع البنكي وغيرها إلى جانب إدخال هذه التكنولوجيا على مستوى المرفق العام ليتم الإشارة في محور أخير إلى المعيقات التي تواجه تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر.

المحور الأول: تحديد مفاهيم الدراسة

أولا: الإدارة الالكترونية:

1- تعريفها:

يرتبط تعريف الإدارة الإلكترونية بالدور المتطور لاستخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات من أجل تسيير وتفعيل العمل الإداري أو الخدمات العامة والقضاء على المشكلات الإدارية الناجمة عن استخدام الأوراق في المعاملات الإدارية وما انجر عنها من بيروقراطية سلبية تعيق تلبية احتياجات المواطنين، فيقصد بها" تلك الوسيلة التي تستخدم لرفع مستوى الأداء والكفاءة وهي إدارة بلا أوراق لأنها تستخدم الأرشيف الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكتروني والرسائل الصوتية وهي إدارة تلبي متطلبات جامدة و تعتمد أساسا على عمال المعرفة".[1] وهي عبارة أيضا عن "مدخل إداري معاصر يحمل في فلسفته مفهوم إدارة بلا أوراق ذلك أنه يعتمد على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من حاسب ألي وشبكات انترنت وفاكس وهاتف في العمليات الإدارية المختلفة من رقابة وتخطيط وتنظيم ومتابعة لمجريات العمل الإداري وتحسين الخدمات الإدارية للمواطن".[2]

أما **البنك الدولي** فقد عرفها بأنها"مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية

ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية ويقضي على الفساد وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة.[3]

2- أهداف الإدارة الالكترونية: تشتمل الإدارة الالكترونية على عدة أهداف تتمثل في:

- خلق الجو الملائم والظروف الحسنة لممارسة العمل الإداري، والحفاظ على حقوق الموظفين من حيث الإبداع والابتكار، وكذا التقليل من مخاطر فقد المعلومات والحفاظ على سريتها فضلا عن تعميق مفهوم الشفافية والابتعاد عن المحسوبية والبيروقراطية وكسب ثقة المواطن باعتبارها شرط أساسي في الحكم الراشد .
- التقليل من التعقيدات الإدارية التي يمر بها القرار الإداري وانجاز العمل في وقت قياسي خلال الأربع والعشرين ساعة في اليوم وطيلة الأيام السبعة للأسبوع بمجرّد الرجوع لقاعدة البيانات المعدّة سلفا في الإدارة .
- ضمان المساواة في التعامل والمعالجة واحترام ضمانات المواطن في مواجهة الإدارة بتطبيق مبدأ سيادة القانون وتعزيز حقوق المواطنين ضد الإدارة وهذا يعد عاملا أساسيا للحكم الديمقراطي ومبادئ الحكم الراشد والإدارة المتفتحة والمبنية على أساس الشفافية والمسؤولية والصدق والعدل والفاعلية والمساواة في المعاملة واحترام دولة القانون بما يفضي إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.
- محاربة الفساد وتقليص نفقات الانجاز بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي، الذي يستهلك قدر كبير من الأ ُوراق والمستندات والأدوات المكتبية وعلب الحفظ والأرشيف وربح النفقات الناتجة عن تضخيم الهياكل الإدارية العديمة الجدوى.[4]

3- عناصر الإدارة الإلكترونية :تتكون الإدارة الإلكترونية من أربعة عناصر أساسية وهي:

أ - عتاد الحاسوب : يقصد به أجهزة الحاسوب وملحقاتها ونظرا لتطور برامج الحاسوب والزيادة المستمرة في عدد مستخدمي الأجهزة في المؤسسات فإنه من الأفضل للمؤسسة السعي وراء امتلاك أحدث ما توصل إليه صانعوا العتاد في العالم .

ب - **البرمجيات والشبكات** :البرمجيات هي مجموعة البرامج المستخدمة لتشغيل جهاز الحاسب الآلي والاستفادة من إمكانياته المختلفة، بينما الشبكات فهي الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الإنترانت، الإكسترانت، وشبكة الإنترنت التي تمثل شبكة القيمة للمؤسسة ولإدارتها الإلكترونية .

ج- **صناع المعرفة** :وهو العنصر الأهم في منظومة الإدارة الإلكترونية من القيادات الرقمية والمديرون والمحللون للموارد المعرفية ورأس المال الفكري في المؤسسة ويتولى صناع المعرفة إدارة التعاضد الإستراتيجي لعناصر الإدارة الإلكترونية من جهة وتغيير طرق التفكير السائدة للوصول إلى ثقافة المعرفة من جهة أخرى.[5]

ثانيا: الخطاب السياسي:

1- مفهوم الخطاب السياسي: يراد بخطاب السلطة الحاكمة في شائع الاستخدام هو الخطاب الموجه عن قصد إلى متلق مقصود بقصد التأثير فيه وإقناعه بمضمون الخطاب ويتضمن هذا المضمون أفكار سياسية أو يكون موضوع هذا الخطاب سياسيا، كما يعني به أيضا في حقل السياسة والمتعارف عليها جماهيريا أن الخطاب السياسي ما يلقيه رئيس دولة أو قيادتها في حشد من الجماهير والبيانات والتصريحات والرسائل الصادرة عن السلطة.[6]

ويرى jean broudroallard أن الخطاب السياسي هو مدونة تتكون من مجموعة عناصر إعلامية وإجرائية يتم في ظله تبرير مواقف أو قوانين أو قرارات تتخذها السلطة في ميدان معين".[7]

2: مميزات الخطاب السياسي: يمتاز الخطاب السياسي عن غيره من الخطابات الأخرى في كونه:

- يسمح بتعايش التناقضات والتعارضات.

– هو عبارة عن تصور الواقع وتمثله على الصعيد العقلي.

– يختلف باختلاف الأنظمة السياسية المتبعة، ففي الأنظمة الديمقراطية الغربية يتميز بالتعدد والتنوع، أما في الأنظمة السياسية الأخرى فإن الحياة السياسية تتميز بسيادة خطاب سياسي واحد (خطاب الحاكم).[8]

– أنه حقل للتعبير عن الآراء واقتراح الأفكار والمواقف حول القضايا.

- يتميز بكونه خطابا إقناعيا واعد.

- أنه يجعل من المخاطب يقبل ويسلم بصدقية الدعوى عبر توظيف الحجج والبراهين.[9]

- يفرض لغة معينة يختارها الخطيب بما يناسب متلقيه وغرضه.

– من أصعب الخطب.

– أنه عملية اتصالية بين مرسل ومرسل إليه.

– أنه يحمل في طياته المصلحة العامة.[10]

ثالثا: الحكمانية الرشيدة(الجيدة) : ويحمل هذا المفهوم معاني عدة وذلك بسبب الترجمة فقد يحمل معنى الحكم الصالح الحاكمية الرشيدة، الحكمانية الجيدة والحكامة الرشيدة وقد عرفها **البنك الدولي** بأنها "الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية"، وفي تطوير آخر تم **تعريف الحِكمانية** بأنها" التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تقرر كيفية ممارسة السلطة، وكيفية سماع صوت المواطنين، وكيفية صنع القرارات في قضايا ذات اهتمام"، أما الحكمانية الجيدة من وجهة نظر **مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)** فتعني" حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها أيضاً من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسئولية أمام المواطنين"، أما الأمين العام للأمم المتحدة **كوفي عنان** فقد أكد بأن الحِكمانية الجيدة لا يمكن فرضها سواء من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية ولا يمكن خلقها بين عشية وضحاها إذ أن الحِكمانية الجيدة هي إنجاز ونتيجة بحد ذاتها .[11]

وللحكمانية الرشيدة مجموعة من **الخصائص** تتمثل في:

1 - الشفافية: وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، وأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية.

2- المشاركة: وهي أن يكون جميع أفراد المجتمع مشاركين بطريقة فعالة في اتخاذ القرار بكل نزاهة وسهولة وشفافية.

3- حكم القانون: وهو خضوع الجميع للقانون سواء كانوا حكاماً ومسؤولين ومواطنين ولا شيء يسمو على القانون،ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع.

4 - **المساءلة:** وهي خضوع جميع المسئولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته.

5 - الإجماع: ويعني به تحقيق الإجماع حول موضوع أو قضية معينة تحقيقا للنفع العام.

6- المساواة: وتعني خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحكم الراشد فهم متساوون بالحقوق والحريات والكرامة.

7- الكفاءة: تعتبر الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ضمانة أساسية لاستمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.

8- العدل: والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

9- الرؤية الإستراتيجية: فحسب مفهوم الحكم الراشد فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من

خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي والعمل على التنمية البشرية وحّتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.[12]

المحور الثاني: الإدارة الالكترونية ضمن الخطابات السياسية لصناع القرار: قراءة في خطابات وزير الداخلية والجماعات المحلية:

تضمنت العديد من خطابات صناع القرار في الجزائر ضرورة رقمنة الإدارات والتوجه إلى تقديم خدمات عامة الكترونية للمواطنين وبناء جزائر الكترونية ، فقد جاء في خطاب وزير الداخلية والجماعات المحلية نور الدين بدوي على عزم الدولة على مواصلة عصرنة الإدارة وتزويدها بالتكنولوجيا الحديثة من أجل تحسين الخدمة المقدمة للمواطن ، وتقريب الإدارة أكثر فأكثر من المواطن[13].وحسب خطاب الوزير فإن" الإدارة الالكترونية تعد بداية لإنشاء الحكامة الالكترونية الجزائرية وأن تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية سيسمح بأنسنة العلاقات بين الإدارة والمواطن ومكافحة التماطل البيروقراطي والمحسوبية والفساد".[14] كما جاء في خطاباته أيضا أن هذه العصرنة تأتي في إطار تنفيذ مخطط عمل الحكومة الرامي إلى جعل أداء الإدارة العمومية يتميز بالفعالية والشفافية بغرض تمكين المواطن من خدمة عمومية معاصرة ذات جودة ونوعية ومحاربة كل أشكال البيروقراطية التي تعرقل حصوله على الوثائق الإدارية في الوقت الملائم.[15] وحسب ما جاء في تصريحه عقب إشرافه على تنصيب السيد سايحي عبد الحق في منصب مدير عام للمدرسة الوطنية للإدارة "مولاي أحمد مدغري" بأن الوصول إلى مبتغى عصرنة الإدارة العمومية والرقي بمستوى الخدمة العمومية يجب أن يرتكز على أسس علمية من أجل ضمان فعالية واستمرارية النشاطات التي تتكفل بها الإدارة الجزائرية ومسايرة التطورات الحاصلة في كل المجالات، وذكر الوزير في خطابه والذي ألقاه بالجزائر العاصمة بأن عصرنة الإدارة تأتي ضمن سياق هام أملته تعليمات رئيس الجمهورية والمتمثلة في تشييد إدارة شفافة وعصرية ذات نوعية أساسها خدمة عمومية عصرية احترافية ومحررة من الإكراه المرتبط بالبيروقراطية[16]، كما أكد بدوي في خطابه في

ولاية الوادي اثر تدشينه المقر جديد لبلدية رماس ضرورة الوصول إلى إدارة إلكترونية تلغى من خلالها جميع الوثائق الإدارية، كما شدد على ضرورة إشراك المواطن وتحسيسه بأهمية المسار المنتهج في سبيل عصرنة الإدارة.[17] ودعا المواطنين إلى عدم استخراج وثائق الحالة المدنية لأنه تم ربط 18 وزارة بمصالح وزارة الداخلية ولا يوجد مبرر لطلب الوثائق الإدارية (لكونها مرقمنة ومخزنة يمكن استخراجها وتصفحها).[18]

كما جاء في خطابات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة – كإشارة فقط- على ضرورة عصرنة الإدارات فنجد مثلا في خطابه أثناء افتتاح السنة القضائية 2009- 2010 "أن عصرنة قطاع العدالة يعد من الملفات ذات الأولوية للدولة وذلك عبر إدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في تحسين أداء القضاء وتطوير الخدمة المقدمة للمواطنين."[19] ، فالمتتبع لكل خطابات وزير الداخلية والجماعات المحلية يلاحظ أن موضوع الإدارة الالكترونية لا يخلوا من مضمون خطاباته وهذا دليل على نية ورغبة الدولة الجزائرية في عصرنة ورقمنة جميع قطاعاتها واللحاق بركب الدول الرائدة في هذا المجال.

المحور الثالث: انجازات الجزائر في مجال تحديث إداراتها(التطبيقات):

اتجهت الجزائر في الآونة الأخيرة إلى إدراج التكنولوجيا الحديثة في إداراتها ومختلف قطاعاتها ومرافقها فانتقلت بذلك من الخدمة العامة التقليدية إلى الخدمة العمومية الالكترونية بغية التقليل من البيروقراطية والفساد الإداري وتحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء وترشيد الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين ومن بين هذه القطاعات نجد:

أولا- قطاع البريد: عرف قطاع البريد إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تقديم خدماته بغية تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين بشكل يعزز من الثقة ويكرس أفضل النتائج والانجازات، والتوجه نحو التأسيس لنظام خدمات عامة الكترونية، ويمكن تحديدها في النماذج الآتية:

1- **الشباك الالكتروني** :ويقوم بتوفير خدمات للزبائن والمتعاملين، وهيكل للأجهزة الالكترونية التي تسمح بعملية سحب الأوراق النقدية آليا.

2- بطاقة السحب الالكترونية (La carte CCP) : والتي يتم استعمالها للحصول على الخدمات المالية لدى مؤسسة بريد الجزائر، والتي تعمل مع وجود الشباك الالكتروني إذ عن طريقها يتمكن المواطن أو الزبون من سحب النقود في أي شباك بريدي، أو موزع أتوماتيكي،عبر القطر الجزائري، وقد قامت مؤسسة بريد الجزائر بتوزيع 6 ملايين بطاقة سحب،إضافة إلى تأسيس 500 مركز سحب الكتروني لبريد الجزائر،وبعد انطلاق عملية توزيع بطاقات السحب كبدايات أولية،باشرت مصالح البريد ابتداء من الفاتح جانفي 2007 عملية توفير بطاقات السحب الالكتروني،وتعميم استعمالها،حيث اختيرت الجزائر العاصمة كمرحلة أولى قبل أن تشمل العملية باقي المناطق،[20]، إلى جانب ذلك أتاح تحديث القطاع توفير إمكانية الاطلاع على رصيد الحسابات البريدية الشخصية إلكترونيا وقد عملت المؤسسة إلى سنة2014 على تعميم الانترنيت في 3533 مكتب بريد من أصل 3633 مكتب بريد موجود بالجزائر.

ثانيا: قطاع العدالة:هي الأخرى عمل القائمون في الدولة على عصرنة ورقمنة جميع وثائقها بغية تقديم خدمات عامة إلكترونية تقوم على تحسين الخدمات العمومية التي يقدمها مرفق القضاء عبر الشباك الالكتروني وعلى المعالجة السريعة للقضايا التي تطرح على جهاز العدالة وتتجسد أبرز ملامح والإجراءات التي اتخذها هذا القطاع[21] في :

استخراج القسيمة رقم 3 لصحيفة السوابق القضائية عن طريق الانترنت عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل: حيث يمكن كل جزائري أو أجنبي مقيم بالجزائر أوكل مواطن جزائري مقيم بالخارج، أو أجنبي سبق له الإقامة بالجزائر أن يطلب ويتلقى عن طريق الانترنت القسيمة رقم - 3- من صحيفة السوابق القضائية الخاصة به، متى كانت خالية من أي عقوبة.

2- استخراج شهادة الجنسية الجزائرية عن طريق الانترنت كما يمكن كذلك أيضا لكل جزائري داخل الوطن وخارجه أنْ يطلب ويتلقى شهادة الجنسية الجزائرية الخاصّة به آنياً عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل إلى

جانب كلا هذين الإجراءين أتاحت وزارة العدل نافذة " مآل قضيتك" للاطلاع على منطوق الأحكام أو القرارات الخاصة بالمواطنين.[22]، وفي هذا الإطار أيضا صدر تشريع تبلور في قانون رقم 15- 03 المتعلق بالعدالة والذي يهدف في محتواه إلى: وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل،وكذا إرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة الكترونية و استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.[23] كما شهدت سنة 2016 عصرنة العدالة عبر إطلاق نظام استعمال السوار الالكتروني كجانب من الرقابة القضائية وكتجربة تعد الأولى من نوعها في تاريخ الجزائر جاءت لتعزيز قرينة البراءة والحد من اللجوء إلى الحبس الاحتياطي والمؤقت وهو إجراء يحتوي على تأمين عالي المستوى.[24]

ثالثا: قطاع الضمان الاجتماعي : من بين الانجازات في قطاع الضمان الاجتماعي خدمات بطاقة الشفاء الالكترونية للتأمينات الاجتماعية، التي تسمح بالتعرف على هوية المؤمن اجتماعيا وذوي الحقوق، من خلال تسهيل مستحقات المؤمن لدى مصالح الضمان الاجتماعي أو الصيدليين وذلك لأن البطاقة تحتوي على شريحة إلكترونية دونت فيها كل المعلومات التي تسمح بالتعرف على المرضى وذوي الحقوق، ومن خلال المعلومات المدونة على الشريحة يسمح للأفراد بالحصول على مستحقاتهم في التعويض وقد تم تعميم الإنترانت الخاص ببطاقة الشفاء في الجزائر يوم الأحد 03 فيفري 2013حيث أصبح أي مؤمن يستطيع الاستشفاء من أي مكان في القطر الوطني.[25]

رابعا:تحديث وعصرنة المصارف : شهدت المصارف هي الأخرى إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تسيير أدائها وتجسد ذلك في :

- تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري.
- تطوير و تسيير التعاملات النقدية مابين المصارف.
- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود.
- وضع الموزعات الآلية في المصارف و التي تشرف عليها الشركة.

- توسيع شبكة الاتصالات الإلكترونية، واستخدام الانترنيت والهاتف في الخدمة المصرفية تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين البنوك.
- استخدام الموزعات الآلية في البنوك.[26]

إنشاء نظام المقاصة الإلكترونية: لقد تم تطبيق نظام المقاصة المسمى "بالمقاصة عن بعد بين البنوك الجزائرية" أو نظام ATCI" من قبل بنك الجزائر،[27] وشهد هذا القطاع نوعا من التحسن في المعاملات مع الزبائن في إطار عصرنة الخدمات المالية كالانتقال من التعاملات الكلاسيكية إلى التعاملات الرقمية فيما يتعلق بعمليات صرف وإيداع وسحب وتحويل، لكن لا تعكس هذه المبادرات مدى الارتياح لدى زبائن هذه البنوك، حيث يشكو المواطنون من عدم كفاءة الشباك الالكتروني إذ يفضل الأغلبية منهم سحب أموالهم من البنك بالشكل الكلاسيكي بسبب تعطل جهاز السحب الآلي أو عدم توفر العملة ما يجعل مظاهر الطوابير كالانتظار أما شبابيك الدفع أو السحب داخل البنوك لا تزال قائمة.[28]

خامسا: عصرنة المرفق العام: قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتجسيد مشاريع هامة تهدف إلى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة عالية ومحاربة كل أشكال البيروقراطية وذلك باستخدام وسائل تكنولوجية ونجد من بين هذه المشاريع المجسدة على أرض الواقع:

1 – رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية به وقد أتاح هذا الانجاز ما يلي:

- تمكين المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل.
- تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12خ مباشرة عبر خدمة الانترنيت والحصول عليه من الممثلية الديبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.

- إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات الذي مكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آنية ودون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل.
- تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12خ مباشرة عبر خدمة الانترنيت والحصول عليه من الممثلية الديبلوماسية أو القنصلية المسجل فيه.

2- جواز السفر البيومتري: يعتبر جواز السفر البيومتري الالكتروني إجراء ضروري طالبت به المنظمة الدولية للطيران المدني وهو قابل للتطبيق على كل الدول، حيث إنَ الجزائر ووعيا منها بأهمية احترام التزاماتها فيما يخص أحكام الاتفاقات الدولية، قامت باستخراج أول جواز سفر بيومتري بدء من 05 جانفي 2012 ليحدد أخر أجل في 24 نوفمبر 2015.[29] (أين تم تعميمه على كل ولايات الوطن في2015)، وقد حددت مدة صلاحيته بعشر سنوات(10) وبخمس سنوات(5) بالنسبة للقصر الذين يقل سنهم عن تسع عشرة سنة(19) حسب ما جاء في نص المادة 8 من القانون 14 - 03 المتعلق بسندات ووثائق السفر.[30] كما أقرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية إصدار جواز السفر البيومتري ذو 48 صفحة لتسهيل عملية تنقل الأشخاص كثيري السفر.[31]

3 - بطاقة التعريف البيومترية: إلى جانب إحداث السجل الآلي للحالة المدنية ورقمنة سجلات الحالة المدنية وكذا إصدار جواز السفر البيومتري اتجهت الوزارة إلى تكريس التوجه نحو إصدار بطاقة التعرف البيومترية (CNIBE)،وذلك كمرحلة أولى بالنسبة للأشخاص الحاصلين على جواز السفر البيومتري، حيث يمكنهم طلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية دون التنقل إلى مصلحة الجوازات، وذلك من خلال الخدمة الالكترونية الجديدة عبر موقع الوزارة ***www.interieur.gov.dz*** والتي انطلقت منذ يوم الخميس **08 سبتمبر 2016** ، كما سيتم إبلاغ المستفيدين عن تاريخ ومكان الحصول عليها عبر رسالة قصيرة (SMS). كما ستمس العملية الأشخاص

الحاملين لبطاقة التعريف الوطنية العادية التي انتهت مدة صلاحيتها، أو تلك التي ستنتهي صلاحيتها في 31 ديسمبر 2016.[32]

4 - تخفيف الإجراءات الإدارية: عملت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على تقليص عدد الوثائق التي يطالَب بها المواطن في إعداد مختلف ملفاته الإدارية، من (29 وثيقة إلى14) مع استحداث وثيقتين سميت بالوثيقة المشتركة بين المصالح[33]،وقد صدر في هذا الشأن مرسوم تنفيذي رقم 14- 75مؤرخ في 17 فبراير 2014 يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، وتتضمن هذه القائمة:

أ - قائمة تحتوي على وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمصالح القنصلية والتي حددت في 12 وثيقة.

ب- قائمة وثائق الحالة المدنية المستعملة ما بين المصالح.[34] وتشير وزارة الداخلية أن تخفيف عدد استمارات الحالة المدنية، يندرج ضمن الإجراءات التي قررتها السلطات العمومية بتعميم استعمال الإدارة الالكترونية لمكافحة المماطلات البيروقراطية في الإدارات العمومية.[35]

إلى جانب هذه الانجازات هناك **مشاريع** أخرى تعد في بدايتها ومن بينها نجد:

الدفع الالكتروني: وفي هذا الإطار أطلقت مؤسسة بريد الجزائر بطاقة الدفع الإلكتروني"**الذهبية**"التي تسمح بإجراء مختلف المعاملات المالية عبر الانترنت حيث يمكن لصاحبها من إجراء مختلف العمليات من سحب ودفع واشتراء عبر الانترنت[36] ، **كما** عبرت 11 بنك عمومي وخاص وإلى جانب مؤسسات أخرى عن استعدادها لتقديم خدمة الدفع الالكتروني في مرحلة أولية ليتم بعدها مشاركة كافة البنوك والمؤسسات في المرحلة الثانية.[37]

تحديث المنظومة الجبائية:وذلك عبر الإطلاق الرسمي للإجراءات الالكترونية،حيث تم الإطلاق الرسمي لبوابة "جبايتك" هذه التجربة الأولى للإجراءات الالكترونية تهدف إلى تسهيل وتبسّيط للمتعاملين الاقتصاديين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات لإتمام واجبهم الجبائي بكل سهولة وأريحية وحماية،كما أن هذا الإجراء يخص كمرحلة أولى كبريات المؤسسات وسوف

يتم تعميمه قريبا على الفئات الأخرى من المكلفين بالضريبة. ويتم هذا الإجراء عبر بوابتين إلكترونيتين،الأولى مشتركة لمجموع المتعاملين تمكنهم من القيام بالتصريح الالكتروني للضرائب، في حين أن الثانية فردية تسمح لكل بنك من البنوك القيام بهذا الدفع من خلال أمر بالدفع عن بعد.[38]

المحور الرابع : معيقات الإدارة الالكترونية في الجزائر

رغم الجهود المبذولة من قبل مختلف المسئولين في الدولة على رقمنة الإدارات والقطاعات والوصول إلى إدارة رقمية تعتمد على قواعد البيانات والأدوات الرقمية في تقديم الخدمات للمواطنين إلا أن هذا التوجه يقابله مجموعة من المعيقات عرقلت وصعبة من التطبيق وتتمثل هذه العوائق في:

أولا معيقات بشرية : وتتجسد في:

- أمية المواطن للتقنيات الالكترونية وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة.
- غياب الدورات التكوينية ورسكلة موظفي الإدارة والأجهزة التنظيمية في ظل التحول الالكتروني.
- التخوف من التقنيات الحديثة وعدم الاقتناع بالتعاملات الالكترونية خوفا عما يمكن أن تؤديه من مساس وتهديد لعنصري الأمن والخصوصية في الخدمات العامة مثل التحويلات الالكترونية والتعاملات المالية عن طريق بطاقة الائتمان.

ثانيا: عوائق قانونية: وتتمثل في:

- عدم وجود بيئة عمل إلكترونية محمية وفق أطر قانونية مثل غياب تشريعات قانونية تحترم اختراق برامج الالكترونية وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها.
- غياب تشريعات قانونية تؤذي إلى التحقق من هوية العميل وما يتعلق بعصر الخصوصية والسرية في التعاملات الالكترونية.

ثالثا: عوائق مالية: وتتبلور في:

- ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الالكترونية .

- قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية والاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذات الكفاءة العالية.

- ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الالكترونية ومشاكل الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الالكترونية.

خاتمة -

وفي نهاية هذه الورقة البحثية يبقى الحديث عن الإدارة الالكترونية من الموضوعات الراهنة وذات الأولوية لدى القادة السياسيين وهو ما يتجلى بوضوح في مختلف خطاباتهم التي مازالت تتضمن إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال أو قطاع معين.

وقد ترتب عن بداية تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجزائر نتائج إيجابية، أتاحت تسريع الخدمات،وتبسيط الإجراءات الإدارية، والتقليل من مظاهر البيروقراطية، وتحقيق الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين،ولكون الجزائر تعد حديثة الميلاد في تبني النمط الجديد من الإدارة القائمة على التكنولوجيا وبالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل الدول لتطبيق الإدارة الالكترونية إلا أنها تواجهها معيقات عقدة من سهولة التطبيق.

الهوامش -

[1] محمد الصيرفي ،**الإدارة الإلكترونية**،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2006 ،ص.13.

[2] عبد العالي دبلة ، عبد القادر عبات،" تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس بالعاصمة"،**مجلة علوم الإنسان والمجتمع**،العدد 14.مارس (2015):ص.30.

[3] غنية نزلي،" دور الإدارة الالكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية "، **مجلة العلوم القانونية السياسية** ، العدد 12، جانفي (2016): ص.178.

[4] محمد بن أعراب، " تجربة الإدارة الالكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 19 (2014): ص ص.62،63.

[5] موسي عبد الناصر ، محمد قريشي، " مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة – بسكرة– الجزائر)" **مجلة الباحث** ،العدد9،(2010): ص ص.89،90.

[6] محمود عكاشة، **لغة الخطاب السياسي - دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال**، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص ص.45- 54

[7] وهيبة حمودي، **انعكاسات الخطاب الرئاسي لعبد العزيز بوتفليقة على الممارسة الإعلامية في الجزائر(صحافة مكتوبة وقطاع التلفزيون) دراسة تحليلية وصفية لمضمون خطابات الرئيس في الفترة الزمنية من 27- 4- 1999 إلى 21- 8- 2001** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال ،(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002- 2003)، ص.27.

[8] جواد الرباع ، **الجهوية في الخطاب السياسي المغربي وسؤال التنمية الجهوية بواسطة فضاءات**"، ص.1.

[9] يمينة ليلى موساوي ، **التعابير المسكوكة ودورها في الخطاب السياسي دراسة دلالية تقابلية عربية – فرنسية** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اللغة الحديث (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان : كلية الآداب واللغات ،2010)،ص.16.

[10] يعقيل كمال. **دراما الاتصال في الخطاب السياسي الفيلمي- مقاربة سيميائية – تداولية لنماذج الخطاب السياسي الفيلمي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة وهران: كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية 2011- 2012). ، ص ص.32،33.

[11] عبد الكريم الكايد، **الحكمانية: قضايا و تطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة: ،2003 ،ص ص.14- 17.

[12] سعاد عمير،" الشفافية و المشاركة على ضوء أحكام القانون 7/12 المتضمن قانون الولاية "، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**،عدد 7،جوان(2013): ص ص.22- 24.

[13] الإذاعة الجزائرية: نقلا من الموقع:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20151128/59699.html
تم تصفح الموقع يوم 10- 12- 2015

[14] وكالة الأنباء الجزائرية ، نقلا عن الموقع :
http://www.aps.dz/ar/algerie/21869 تم تصفح الموقع يوم 23- 11- 2015.

[15] وكالة الأنباء الجزائرية ، نقلا عن الموقع :

http://www.aps.dz/ar/algerie/11071-2014 تم تصفح الموقع يوم 23- 11- 2015.

[16] الإذاعة الجزائرية: نقلا من الموقع:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2016010463.html
تم تصفحه يوم 6- 6- 2016

[17] وزارة الداخلية والجماعات المحلية نقلا عن الموقع : **http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/** تم تصفحه يوم 17- 1- 2017.

[18] إيمان عويمر جريدة الشروق ، العدد 5341، الموافق 18 ربيع الثاني 1438، الثلاثاء 17- 1- 2017، ص.3.

[19] كلمة رئيس الجمهورية خلال افتتاح السنة القضائية 2009- 2010، الجزائر 28 أكتوبر 2009 نقلا عن الموقع:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm
تم تصفحه يوم11- 15- 2016

[20] عبان عبد القادر،" **تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة**،" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع(بسكرة : كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016/2015)، ص.95.

[21] قوي بوحنية ،" الإدارة الالكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر "، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ،المجلد الخامس، العدد الأول(2014): ص.16.

[22] وزارة العدل، نقلا عن الموقع: **http://www.mjustice.dz** تم تصفحه يوم 25- 12- 2016.

[23] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد6 ،تتضمن **القانون رقم 15- 3 المتعلق بعصرنة العدالة**،المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل أول فبراير سنة 2015 ، المادة الأولى، ص.4.

[24] هدى روابح، العدالة ...إصلاحات عميقة"، نقلا عن التلفزيون الجزائري ، نشرة الثامنة ليوم 26- 12- 2016 .

[25] غنية نزلي ، ص.186،مرجع سابق الذكر.

[26] الشريف بوفاس،ربيع بلايلية،" **الإدارة الإلكترونية كإستراتيجية فاعلة لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر: الواقع و المأمول** "(مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي حول : الأداة

الالكترونية في التسيير الحضري معهد تسيير التقنيات الحضرية جامعة قسنطينة - 3- ، 18 فيفري2016)، ص.19.

[27] إيمان العاني،**البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (جامعة منتوري، قسنطينة :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2007/2006) ، ص.237.

[28] بوحنية قوي ، ص. 13 ، مرجع سابق الذكر.

[29] وزارة الداخلية والجماعات المحلية نقلا عن الموقع : **http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar** تم تصفحه يوم 11- 11- 2016

[30] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 16، **تتضمن قانون رقم 14 - 03** مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق ل 24 فبراير سنة 2014يتعلق بسندات ووثائق السفر، المادة 8، ص.4.

[31] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نقلا عن الموقع: **http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar** تم تصفحه يوم 11- 12- 2016

[32] بيان وزارة الداخلية والجماعات المحلية،نقلا عن الموقع: **http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80**تم تصفحه يوم 11- 10- 2016

[33] بوحنية قوي ،ص.40، مرجع سابق الذكر.

[34] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 14- 75 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1435الموافق ل17 فبراير سنة 2014 **يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية**، العدد 11، ص.6.

[35] بوحنية قوي ، ص.16،مرجع سابق الذكر.

[36] سعيد طوبال، نشرة الثامنة ، الجزائرية الثالثة ، يوم 8- 12- 2016.

قائمة المراجع:

أولا : القوانين:

1 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد6 ، تتضمن **القانون رقم 15- 3 المتعلق بعصرنة العدالة**،المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل أول فبراير سنة 2015 ، المادة الأولى .

2 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 14- 75 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1435الموافق ل17 فبراير سنة 2014 **يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية**، العدد 11.

ثانيا: الكتب

1- الكايد عبد الكريم، **الحكمانية: قضايا و تطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة،.2003

2 - الصيرفي محمد،**الإدارة الإلكترونية**. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

3 - عكاشة محمود. **لغة الخطاب السياسي- دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال** ، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.

ثالثا : المجلات

1 - بلعايش ميادة ، حياة بن اسماعيل، مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر، **أبحاث اقتصادية وإدارية** ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، العدد السادس عشر ، ديسمبر (2014).

2 - بوحنية قوي،" الإدارة الالكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر"،**مجلة العلوم القانونية والسياسية**،المجلد الخامس،العدد الأول(2014).

3 - بن أعراب محمد " تجربة الإدارة الالكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 19 (2014).

4 - بن عيسى ليلى، " الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد الرابع عشر، ديسمبر (2013).

5 - دبلة عبد العالي، عبد القادر عبات،" تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس بالعاصمة"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع** ، العدد 14،مارس (2015).

6 - عمير سعاد،" الشفافية والمشاركة على ضوء أحكام القانون 7/12 المتضمن قانون الولاية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**،عدد 7،جوان (2013).

7 - موسي عبد الناصر، محمد قريشي، " مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة – بسكرة– الجزائر)"**مجلة الباحث** ،العدد9، (2010).

8 - نزلي غنية." دور الإدارة الالكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية "، **مجلة العلوم القانونية السياسية** ، العدد 12، جانفي (2016).

رابعا: الرسائل الجامعية

1 - العاني إيمان،**البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (جامعة منتوري، قسنطينة :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006/2007) .

2 - حمودي وهيبة. **انعكاسات الخطاب الرئاسي لعبد العزيز بوتفليقة على الممارسة الإعلامية في الجزائر(صحافة مكتوبة وقطاع التلفزيون) دراسة تحليلية وصفية لمضمون خطابات الرئيس في الفترة الزمنية من 27- 4- 1999 إلى 21- 8- 2001**"،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002- 2003).

3 - موساوي يمينة ليلى. **التعابير المسكوكة ودورها في الخطاب السياسي دراسة دلالية تقابلية عربية – فرنسية** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اللغة الحديث (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان : كلية الآداب واللغات ،2010).

4- يعقيل كمال. **دراما الاتصال في الخطاب السياسي الفيلمي- مقاربة سيميائية – تداولية لنماذج الخطاب السياسي الفيلمي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة وهران: كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية 2011- 2012).

خامسا:الملتقيات:

1- آيت زيان كمال ، حورية آيت زيان"،**الصيرفة الالكترونية في الجزائر** (ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي الخامس: نحو مناخ استثمار وأعمال مصرفية الكترونية، جامعة فيلادلفيا ،الأردن 4- 5 جويلية 2007).

2- بوفاس الشريف ، ربيع بلايلية ،" **الإدارة الإلكترونية كإستراتيجية فاعلة لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر: الواقع و المأمول** "(مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي حول: الأداة الالكترونية في التسيير الحضري معهد تسيير التقنيات الحضرية جامعة قسنطينة- 3- ، 18 فيفري2016).

سادسا: المواقع الالكترونية:

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 16، **تتضمن قانون رقم 14 – 03** مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق ل 24 فبراير سنة 2014يتعلق بسندات ووثائق السفر، المادة 8.

2 - الإذاعة الجزائرية: نقلا من الموقع:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2015128/59699.html
3 - بيان وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، نقلا عن الموقع:
http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80
4- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نقلا عن الموقع:
http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar
5- وزارة الداخلية والجماعات المحلية نقلا عن الموقع :
http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/
6- وزارة العدل، نقلا عن الموقع: **http://www.mjustice.dz**
7 - وكالة الأنباء الجزائرية ، نقلا عن الموقع :
http://www.aps.dz/ar/algerie/21869
8- تصريح وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال لمنتدى الإذاعة الجزائرية : نقلا عن:
www.radioalgerie.dfz/news/ar/content/99675html
9- كلمة رئيس الجمهورية خلال افتتاح السنة القضائية 2009- 2010، الجزائر 28 أكتوبر 2009 نقلا عن الموقع:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.mlht

الجرائد:

1 - إيمان عويمر، جريدة الشروق ، العدد 5341، الموافق 18 ربيع الثاني 1438، الثلاثاء 17- 1- 2017.